

Distr.: General  
15 November 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس . . . . . (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

#### المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-53589 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥.

## البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤ (تابع) (A/68/6 (Introduction) و A/68/6 (Sects. 1-3) و A/68/6 (Sect. 4) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 5) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 6) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 7) و Corr.1 و A/68/6 (Sects. 8-21) و A/68/6 (Sect. 22) و Corr.1 و A/68/6 (Sects. 23-25) و A/68/6 (Sect. 26) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 27) و A/68/6 (Sects. 28) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 29H) و A/68/6 (Sects. 29 A-G) و Corr.1 و A/68/6 (Sects. 30-36) و A/68/6 (Income sects. 1-3) و A/68/7 و A/68/16 (الفصل الثاني، الفرع ألف) و A/68/75 و A/68/86 و Corr.1 و A/68/92 و A/68/214 و A/68/507 و A/C.5/68/10)

١ - السيد صاحب زادة خان (باكستان): قال إن اللجنة ستدرس مقترحات الميزانية التي قدمها الأمين العام للتأكد مما إذا كانت متوافقة مع الولايات المعتمدة ومع الميثاق؛ ومما إذا كانت تتقيد بالإجراءات والمنهجيات المعمول بها لوضع الميزانية وبالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ وتمثل الطابع الدولي للمنظمة؛ وتخصص فيها الموارد وفقا للأولويات التي حددها الجمعية العامة. ومضى قائلاً إن وفده يشاطر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قلقها إزاء عدم تماشي الميزانية المقترحة بصورة تامة مع تلك الشروط. وذكر، على وجه الخصوص، أنه يلزم المزيد من الشرح للأسباب التقنية التي دعت إلى الخروج عن المنهجية المعمول بها في وضع الميزانية، حيث إنه لا يبدو

أن هناك سببا لاستخدام التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ باعتبارها قاعدة الموارد التي تحسب على أساسها معدلات النمو الخاصة بالميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأوضح أنه ينبغي، في ظل عدم صدور قرار من الجمعية يقضي بتغيير المنهجية، أن تستند الاحتياجات المقترحة من الموارد إلى الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين السابقة. واسترسل قائلاً إن الجمعية، في قرارها ٢٤٦/٦٦، قد أكدت من جديد الإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية، وقررت أنه لا يجوز إدخال أي تغييرات على هذه الإجراءات دون أن تستعرضها وتوافق عليها مسبقاً. وأكد أنه ينبغي للجمعية أن تجري استعراضاً للأمر من أجل تبديد الغموض والتوصل إلى فهم مشترك لمنهجية الميزانية. وأضاف أنه ينبغي للجنة أيضاً، في أثناء مداولاتها، أن تحل مسألة إعادة تقدير التكاليف، التي تؤثر تأثيراً ضاراً على إدارة الشواغر والسلامة المالية للمنظمة.

٢ - وتابع يقول إنه قد تم تغيير عدد من النصوص السردية للبرامج دون موافقة الجمعية. وذكر أنه يجب وفقاً لقواعد التخطيط البرنامجي أن تقوم لجنة البرنامج والتنسيق باستعراض هذه التغييرات، كما يجب أن يجري تنقيح تلك النصوص بحيث تتطابق مع النصوص التي اعتمدها الجمعية في قرارها ٢٣٦/٦٧.

٣ - وأردف قائلاً إنه مما يبعث على القلق أن تتبع في الميزانية سياسة قائمة على النمو الصفري، دون قرار رسمي من الجمعية. وأضاف أن اقتصار الزيادة الحقيقية في المستوى المقترح على ٠,٢ في المائة بالمقارنة مع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ من شأنه أن يؤثر سلباً على تنفيذ الولايات، ولا سيما الولايات المتصلة بالتنمية. فالميزانية ذات النمو الصفري تفتقر إلى المرونة وتخل بالمساءلة والانضباط على الصعيد المالي.

على ذلك، أقل بكثير من المبلغ الذي كان متوقعاً لدى إنشائه، وهو ٢٠٠ مليون دولار، بل إن الموارد المخصصة للحساب ستتناقص بنسبة ٢,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأبدى رغبة وفده في أن يواصل، في إطار مشاورات غير رسمية، مناقشة معدل تنفيذ المشاريع الممولة في إطار حساب التنمية، ومدى الجدوى العملية لإطاره وإمكانية تعزيزه عن طريق اعتمادات إضافية.

٧ - وذكر أن من بين النواتج المقرر التوقف عن العمل على تحقيقها والبالغ عددها ٩٧١ ناتجاً، هناك ٣٥٠ ناتجاً يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية و ١٦١ ناتجاً بالتعاون الإقليمي لأغراض التنمية. وأعرب عن رغبته في تلقي المزيد من المعلومات عن عدد النواتج المقرر وقفها التي يرى أنها قديمة أو ذات فائدة هامشية وعن أي صلة قد تربطها بنواتج جديدة مقترحة.

٨ - وأكد الأهمية البالغة للتمثيل الجغرافي العادل في الأمانة العامة ووجوب النهوض بعملية تعيين المرشحات من البلدان النامية. وقال إنه ينبغي للأمين العام استخدام جميع أدوات الموارد البشرية ذات الصلة من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمثيل العادل.

٩ - وأخيراً، قال إن وفده سيسر أن يتلقى معلومات عن عناصر خطة إدارة التغيير المدرجة في وثيقة الميزانية، ومعلومات مستكملة عن تنفيذ الخطة، وصلتها بقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦ المتعلق بالمساءلة.

١٠ - السيد أشواني كومار (الهند): قال إنه، بالإضافة إلى الموافقة على ميزانية تحقق التوازن بين المخصصات المعتمدة لأنشطة المنظمة ذات الأولوية، ينبغي للجنة أيضاً أن تحل المسائل المؤجلة المتعلقة بإعادة تقدير التكاليف وأجور الموظفين.

١١ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من ازدياد تمويل البعثات السياسية الخاصة باطراد في العقد الماضي والاستثمارات

٤ - وأشار إلى أن التخفيضات المقترحة في الموارد من شأنها أن تضر بقدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها الفنية. فإلغاء ٢٦١ وظيفة، وهو الأمر الذي اقترح في كثير من الحالات دون استعراض لمدى استمرار الحاجة إلى المهام المتصلة بها، سوف يؤثر بصورة مفرطة على الرتب الدنيا، ومن ثم سوف يجد من قدرة المنظمة على اجتذاب المواهب الشابة. وذكر أن تلك المقترحات فيما يبدو تشير أيضاً إلى أن تكاليف الوظائف يجري تحويلها من الميزانية العادية إلى التمويل الخارج عن الميزانية.

٥ - واسترسل يقول إن الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تقدر بمبلغ ١٤,١ بليون دولار. وقال إنه رغم اعتقاد بعض الوفود أن الاعتماد على تلك الموارد هو أمر يفرضه توجيه نسبة كبيرة من الميزانية العادية إلى تمويل المرتبات والتكاليف العامة للموظفين، فإن ما ينم عنه ذلك في واقع الأمر هو ضرورة زيادة التمويل الموجه في إطار الميزانية العادية للولايات الرئيسية للمنظمة، من قبيل حقوق الإنسان. وأضاف أن إجراءات الإبلاغ والمساءلة المتعلقة بالموارد الخارجة على الميزانية، علاوة على ذلك، تفتقر إلى الشفافية؛ وأكد أنه ينبغي إخضاع تلك الموارد لنفس المستوى من الرقابة الحكومية الدولية الذي تخضع له موارد الميزانية العادية.

٦ - وذكر أن عدم زيادة التمويل الموجه للأنشطة الإنمائية يشكل حائلاً رئيسياً أمام التصدي للأسباب الجذرية لنشوب النزاع، من قبيل الفقر وانعدام المساواة، وبالتالي أمام تحقيق الهدف الأعم المتمثل في إرساء السلام والأمن الدوليين. وشدد على الأهمية القصوى لتعزيز ركيزة التنمية في المنظمة؛ وعلى وجوب تخصيص موارد كافية للبرامج المتصلة بالتنمية، مثل البرامج التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية. وتابع قائلاً إن مستوى حساب التنمية، علاوة

مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين إلى تصحيح الاختلال الجغرافي في تركيبة الأمانة العامة.

١٥ - وأشار إلى أن ترشيد عمليات الميزانية والدعم الخاصة بالبعثات السياسية الخاصة من شأنه أن يضفي السرعة وفعالية التكلفة على تلك العمليات.

١٦ - وأوضح أن الأداة الوحيدة لقياس نجاح عمليات الميزانية هي تنفيذ البرامج. ورأى أن المقترحات المطروحة لتحقيق مكاسب في الكفاءة وتخفيضات في الموارد لا تشكل بديلاً عن التقييم الميداني لتنفيذ الولايات. وأكد أن الموارد لا بد أن تستخدم بحصافة، لكن تجميد مستويات الميزانية سلفاً من شأنه أن يحد من الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة على مرّ فترة السنتين.

١٧ - واسترسل قائلاً إن زيادة الشفافية ودقة الرصد ستكون لهما أهمية حاسمة في الحفاظ على مسار مبادرات الإصلاح. وأكد أنه لا بد من كبح المصروفات الإدارية في المقر من أجل تمكين المنظمة من مباشرة مسؤوليتها الرئيسية عن رعاية الفقراء والمحرومين. واستدرك قائلاً في الوقت نفسه إن من شأن الأخذ في المناقشات المتصلة بالميزانية، التي تسيطر عليها قلة من كبار المساهمين، بنهج فيه إفراط في مراعاة التكاليف أن يضر بالمداورات المتعلقة بالعناصر البرنامجية من الولايات وأن يضعف الطابع التعاوني للأمم المتحدة. وشدد على ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء توشي الإنصاف في العمل الذي تضطلع به المنظمة في سعيها إلى إرساء السلام العالمي وتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

١٨ - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): أعرب عن دعم حكومته المستمر للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة في مجالات السلام والأمن والتنمية، والأهداف التي حددت في المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية، مع الاستمرار أيضاً في التركيز على الإصلاحات

الكبيرة التي وجهت لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريع التجديد والتعمير، فإن النمو في الميزانية العادية بالقيمة الحقيقية كان صفرياً على مدى عدة فترات من فترات السنتين. وقال إن تزايد اتساع الفجوة بين الاعتمادات الأولية والتقديرات المنقحة إنما هو دليل على الضعف في عملية الميزانية الحالية. فتوقع أن يتم دائماً استيعاب النفقات غير المنظورة في حدود الموارد المتاحة ليس من الحكمة ولا يمكن تحمله من منظور الميزانية.

١٢ - وأردف قائلاً إنه قد تم إنفاق مبالغ ضخمة على مبادرات الإصلاح والمشاريع الابتكارية في المقر في فترات السنتين الأخيرة، وإنه ينبغي بدلاً من ذلك توجيه موارد الدول الأعضاء الضئيلة إلى الفقراء. ففي الوقت الذي يوجد فيه ضغط كبير على الموارد، ينبغي للمنظمة أن تركز اهتمامها من جديد على الأولويات الأساسية المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن. وذكر أن اقتراح الأمين العام الداعي إلى خفض الوظائف القائمة في إطار ركيزة التنمية أمر يثير بالتالي قلقاً شديداً، بالنظر إلى أن من شأنه أن يزيد من إهمال احتياجات التنمية.

١٣ - ومضى قائلاً إن النمو المستمر في المساهمات الخارجة عن الميزانية يكذب الفكرة القائلة بأن المناخ المالي الحالي قد أثر سلباً على قدرة الدول الأعضاء على المساهمة في الميزانية العادية. ورأى أن التحول المفرط نحو تلك المساهمات يحول دون تخصيص الموارد بصورة حصيفة وعلى أساس تشاوري. وأضاف أن الميزانية العادية لا ينبغي أن تقتصر على تمويل المصروفات الإدارية للمنظمة، في حين توجه الموارد الخارجة عن الميزانية نحو تمويل المصروفات البرنامجية.

١٤ - وقال إن موظفي المنظمة ينبغي أن يكونوا مرآة للطابع العالمي الذي تتسم به، وأعرب عن أمله في أن تؤدي

٢١ - وذكر أن الميزانية البرنامجية المقترحة قريبة من مستوى مخطط الميزانية، لكنها لا تتضمن عدداً من الاحتياجات الإضافية. وفيما يتعلق بإعادة تقدير التكاليف، قال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدرس بالتفصيل المبالغ المقترحة من الأمانة العامة، بدلاً من اعتمادها تلقائياً. وشدد على ضرورة كبح نمو الميزانية وتعزيز انضباطها. واستدرك قائلاً إنه يجب في الوقت نفسه ألا تؤدي تدابير الكفاءة إلى الإخلال بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية، بما في ذلك التزام الأمانة العامة بتنفيذ جميع الأنشطة الصادر بها تكليف، والدور المركزي المنوط بالدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية فيما يتعلق بتحديد الأهداف والأولويات.

٢٢ - وتابع بقوله إن التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7)، وبخاصة التوصيات والتعليقات المتعلقة بالحد من الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة، وخفض النفقات المتعلقة بالسفر والخبراء الاستشاريين، وتحسين العمليات المتبعة في تسيير العمل دون زيادة المصروفات المالية، يشكل أساساً جيداً لمداورات اللجنة الخامسة. وأثنى على التوصية الداعية إلى إنشاء قسم للاستعراض الدوري العام في فرع مجلس حقوق الإنسان، باستخدام الموارد المتاحة. وأعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية فيما تراه من تعذر إجراء جميع التخفيضات المقترحة في الوظائف دون أن يؤثر ذلك على تنفيذ الولايات، وإن كان أيضاً على استعداد للدخول في عملية تهدف إلى تحديد الأنشطة التي لم تعد مطلوبة أو ذات الأولوية المنخفضة.

٢٣ - السيد تومو مونتي (الكاميرون): قال إن تأجيل عملية إعادة تقدير التكاليف لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للحياد عن المنهجية المتبعة في إعداد الميزانية؛ وإن الأمين العام ينبغي أن يعود إلى تلك المنهجية التي جاءت نتيجة مفاوضات مطولة بين الدول الأعضاء وثبت نجاحها على مر الزمن.

الهادفة إلى تعزيز الكفاءة في تنفيذ الولايات. وأكد أنه يجب، في ظل مناخ الأزمة المالية والاقتصادية الراهن، أن تتسم العمليات المتصلة بميزانية الأمم المتحدة بالانضباط الشديد. وقال إنه من المخيب للآمال بالتالي أن تحيد مقترحات الميزانية الحالية عن المادة ١٠٢-٢ من النظام المالي والقواعد المالية، الأمر الذي سبب بالفعل صعوبة في تحليلها.

١٩ - وأعلن أن وفده سيولي اهتماماً بالغاً للمسائل المتعلقة بالموارد البشرية - التي تمثل ما يزيد على ٧٢ في المائة من النفقات في إطار الميزانية العادية - وذلك لكفالة زيادة الفعالية والمرونة في إدارة مسائل الموظفين. وأعرب عن ترحيبه بالاقتراح الداعي إلى إلغاء ٣٩٦ وظيفة، وإن استدرك بقوله إن هيكل التخفيضات المقترحة يدعو إلى القلق، بالنظر إلى أنه يستلزم تخفيض عدد صغار الموظفين وزيادة عدد كبار الموظفين. وأشار إلى أن الاقتراحات الداعية إلى إنشاء وظيفة وكيل أمين عام لشؤون الشراكات، وغيرها من الوظائف العليا، سوف تحتاج بالتالي إلى مزيد من الدراسة، ذلك أن هذا الاتجاه ينطوي على مخاطر ويحتمل أن يضر بفعالية المنظمة.

٢٠ - وذكر أن من الأمور المثيرة للقلق أيضاً أن مبادرات الأمين العام لإدارة التغيير، التي تطلبت استثمارات كبيرة من الأموال ومن الوقت، لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة. وأشار إلى أن التقرير الذي طلبته الجمعية عن تدابير إدارة التغيير في قرارها ٢٥٧/٦٦ لم يقدم بعد، متسائلاً عما إذا كانت الأمانة العامة قد قررت أن توقف مؤقتاً الأنشطة التي تضطلع بها في هذا المجال. وقال إنه قد يكون من المستصوب إتمام العمل المتعلق بمبادرات الإصلاح الكثيرة الجارية قبل مناقشة أي مبادرات جديدة، موضحاً أنه يجب على أية حال أن تعد جميع هذه المبادرات إعداداً جيداً، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بآثارها المالية والإدارية، قبل عرضها على الدول الأعضاء.

فإن قرارات الجمعية المتعلقة بالوظائف لم يجر تنفيذها، كما يقترح إجراء تخفيضات كبيرة غير متناسبة في مجالات تتصل بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل أنشطة اللجان الإقليمية، وهي أنشطة لها أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية. وأكد أن اللجنة ينبغي في أثناء مداولاتها أن تسعى إلى معالجة الآثار السلبية المترتبة على التخفيضات المقترحة.

٢٨ - وأشار إلى أن الإجراءات القائمة فيما يتعلق باستمرار الأعمال أثبتت عدم كفايتها في أثناء إعصار ساندي في عام ٢٠١٢، ودعا الأمين العام إلى كفالة تحسين إدارة برنامج استمرارية الأعمال.

٢٩ - ومضى يقول إن الرقم المقدر للموارد الخارجة عن الميزانية، وهو ١٤,١ بليون دولار، يثير مرة أخرى مسألة الآثار المحتملة التي يمكن أن تحدثها تلك الموارد على الأولويات المحددة. وقال إنه ما لم تظل الدول الأعضاء متيقظة، قد تغير الموارد الخارجة عن الميزانية اتجاه الأنشطة البرنامجية وتنفيذها، مما يمكن أن يؤدي إلى ممارسة بلدان معينة سيطرتها على هياكل الأمم المتحدة ومواردها وبرامجها، بل وقيادتها. وأشار إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالوظائف والموارد الخارجة عن الميزانية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٤٣.

٣٠ - وأعلن أنه ينبغي تطبيق التوجيهات المتعلقة بالتسميات التنظيمية على نحو متسق على نطاق الأمانة العامة برمتها، وينبغي أن يكون لأي ابتعاد عن القواعد تبريرات واضحة. وينبغي عرض أي اقتراح يرمي لاستكمال تلك التوجيهات على الجمعية للموافقة عليه.

٣١ - وأوضح أن الجمعية، باعتمادها لميزانية المنظمة، لا تعتمد مواردها المالية والبشرية وحدها، وإنما أيضا هياكلها الإدارية، التي يجب أن تتسم بالتماسك لو كان لها أن تستخدم الموارد وتنفذ الولايات بفعالية. وذكر

وأوضح أن مخطط الميزانية لا يشكل حداً أقصى، حسب ما تشير إليه بعض الوفود على ما يبدو، وإنما هو أساس لمقترحات الميزانية الرسمية.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن التأخر عن تقديم الكثير من التقارير التي تنطوي على مزيد من الاحتياجات من الموارد يحول دون اتخاذ اللجنة لقرارات مستنيرة بشأن الميزانية البرنامجية ككل، ويؤدي إلى الممارسة السيئة المتمثلة في وضع الميزانية بصورة تدريجية. وعلاوة على ذلك، فقد تم الحياد عن قواعد التخطيط البرنامجي بعدم إخضاع النصوص السردية لبعض البرامج للاستعراض من جانب لجنة البرنامج والتنسيق، الأمر الذي يثير الشكوك بشأن امتثالها لقرارات الهيئات الحكومية الدولية.

٢٥ - وقال إن من المثير للقلق أن مبادرات إدارة التغيير التي تنطوي على استثمار ضخيم من الموارد لم تسفر عن نتائج ملموسة. وأعرب عن الانزعاج إزاء ملاحظة أن بعض العناصر المختلفة من عناصر خطة إدارة التغيير قد أدرجت، دون موافقة مسبقة من الجمعية، في مقترحات الميزانية المقدمة من الأمين العام. وأكد وجوب تقديم ورقة تبين جميع هذه العناصر إلى اللجنة لتجري مشاورات غير رسمية بشأنها حتى يمكن البت في الأمر على نحو سليم قبل اعتماد ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٦ - وذكر أن المكاسب الناتجة عن الكفاءة غير موزعة على نحو متكافئ على أبواب الميزانية المختلفة، التي لم يشهد بعضها أيّاً من تلك المكاسب على الإطلاق. وأضاف أن التخفيضات ستحدث آثاراً ضارة على البرامج وأنه ليس من المؤكد أن الوفورات ستوجه إلى حساب التنمية.

٢٧ - وفيما يتعلق بالوظائف، قال إن اللجنة الاستشارية قد أشارت إلى أن التخفيضات المقترحة ستؤثر سلباً على عملية الاستعانة بموظفين من الشباب، وستوجد هيكلاً للوظائف يتسم بكثرة الوظائف العليا. وبالإضافة إلى ذلك،

أهدافاً استراتيجية محددة. وأعربت عن القلق بصفة خاصة أيضا إزاء انخفاض عدد وظائف المتدئين في الأمانة العامة.

٣٤ - وقالت إن عملية إعداد الميزانية، بما تنطوي عليه من وثائق تقع في آلاف من الصفحات، هي بصفة عامة عملية ثقيلة ومعقدة، سواء بالنسبة للأمانة العامة أو الدول الأعضاء. وأعربت عن ترحيب وفدها بأي أفكار تتعلق بالكيفية التي يمكن بها تبسيط هذه العملية وزيادة فعاليتها. وبيّنت أن دور اللجنة ينبغي أن يكون هو توفير التوجيه الاستراتيجي وليس السيطرة على إدارة الأمور التي تعنى بها الأمانة العامة.

٣٥ - السيدة كاسار بيريس (المراقبة المالية): قالت، في معرض الرد على بيانات الوفود، إنه من المهم تذكّر الخلفية التي تقرر في ظلها استعمال التقديرات المنقحة بدلا من الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ كنقطة انطلاق للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأوضحت أن الأمين العام قام، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، بتقديم مخطط للميزانية بناء على قرار من الجمعية. وفي تقرير الأداء الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/67/592)، ذكر الأمين العام أن التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ستشكل الأساس للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ وبالتالي أقرت الجمعية مخطط الميزانية بقرارها ٢٤٨/٦٧. وقالت إنها ستقدم، من خلال مشاورات غير رسمية، مزيداً من التفاصيل التي تبين أنه لولا اتخاذ تلك الخطوة لكان هناك في البداية عجز كبير في الموارد في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٦ - وفيما يتعلق بمسألة عرض الميزانية المقترحة، بموجب القاعدة ١٠٢-٢ من النظام المالي والقواعد المالية وقرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧، ذكرت أن الأمين العام

أن الميزانية البرنامجية هي الأداة الأساسية التي اختارها الجمعية لكفالة وجود عملية إدارية متكاملة للتخطيط والرصد والتقييم. فحسن التنسيق والتواصل بين جميع الكيانات المعنية، بما في ذلك الهياكل الإدارية والحكومية الدولية، والكيانات الاستشارية وكيانات الرصد الداخلية والخارجية، هو الوسيلة الوحيدة لكفالة الإدارة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وأضاف أن الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/68/7) تبين بصورة جيدة الإيضاحات المطلوبة بشأن اقتراحات الأمين العام، وتشكل أساساً جيداً لمداولات اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٢ - السيدة مورش سميث (النرويج): أعربت عن دعم وفدها لبرنامج الأمين العام للإصلاح، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بتنقل الموظفين. وقالت إن الوفد يرى أيضا أنه يجب أن يكون هناك توازن بين الموارد المخصصة للأمم المتحدة والولايات التي تعتمد عليها الدول الأعضاء.

٣٣ - وأشارت إلى أن الجمعية، بقرارها ٢٤٨/٦٧، قد اعتمدت مستوى ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يمثل خفضاً للميزانية من الناحيتين الاسمية والفعلية على حد سواء. فالحالة المالية الراهنة للكثير من الدول الأعضاء تزيد من حتمية أن تبذل الأمانة العامة جهوداً متصلة للتماس أوجه للكفاءة وإيجاد سبل خلاقة لتنفيذ الولايات بطرق جديدة وتكلفة أقل. واستدركت تقول إن الدول الأعضاء ينبغي أن تكفل في الوقت نفسه أن تؤدي عملية الميزانية إلى تجهيز الأمم المتحدة بصورة أفضل لأداء المهام ومواجهة التحديات التي تنتظرها في المستقبل. وأكدت أنه لا ينبغي إجراء تخفيضات شاملة - وهو نهج من شأنه أن يؤثر بشكل غير متناسب على المخصصات الضئيلة بالفعل الموجهة لأنشطة حقوق الإنسان - وإنما إجراء التخفيضات تخدم

في الموارد لتظل في نطاق الحافظة التي تبلغ ٥,٣٩٢ بلايين دولار، وكانت للمديرين الحرية في تخصيص الموارد داخل برامجهم بالطريقة التي تكفل التنفيذ الكامل للولايات، قدر الإمكان. وأضافت أن المرفق الثاني بمخطط الميزانية (A/67/529) يبين جميع الاحتياجات الإضافية، في حين يظل رقم الميزانية عند مستوى مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية في قرارها ٢٤٨/٦٧.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١:١٥.

قد دُعي إلى مواصلة تحسين عملية عرض الميزانية البرنامجية، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير المقارنة بين الاعتمادات والمستوى الفعلي للنفقات حسب وجه الإنفاق. وأوضحت أنه قد تم في الميزانية المعروضة، توجيهاً للشفافية وسعيًا إلى تزويد الجمعية بصورة واضحة للأثر الذي تركته قراراتها على الميزانية البرنامجية المقترحة، تقسيم التغييرات المتعلقة بالموارد، بدلا من بيانها في رقم واحد.

٣٧ - وأشارت إلى أن إعادة تقدير التكاليف أصبحت تشكل قضية رئيسية، وقالت إن الأمانة العامة سوف تقوم باستعراض المنهجية إذا تم تكليفها بذلك. وأضافت أن مستوى الميزانية العادية، عند استبعاد التمويل المقدم للبعثات السياسية الخاصة، ظل ثابتاً بالقيم الحقيقية على مدى فترات السنتين الخمس السابقة؛ أما الزيادة بالقيم الاسمية فكانت ترجع إلى إعادة تقدير التكاليف مراعاة لتقلبات أسعار الصرف والتضخم.

٣٨ - وفيما يتعلق بالكيفية التي تأثرت بها النواتج من جراء التخفيضين المتعاقبين للميزانية البرنامجية المقترحة، بمبلغ ٦٣ مليون دولار ثم ١٠٠ مليون دولار، قالت إن مقترح الميزانية يبين بصورة واضحة النواتج التي توقف العمل على تحقيقها في إطار عملية الاستعراض العادية. وأوضحت أن إجمالي النواتج التي تأثرت بالتخفيضات التي أُجريت في أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغت نسبته ٠,٢ في المائة.

٣٩ - وفيما يتعلق بخشية البعض من أن تكون ركيزة التنمية قد تأثرت تأثراً مفرطاً بالتخفيضات، أشارت إلى أن الأمين العام قد استرشد بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧، الذي كلفته فيه بأن يكفل معاملة جميع أبواب الميزانية على نحو يتسم بالعدل والإنصاف ويخلو من الانتقائية لدى وضع المقترحات لتحقيق وفورات. وبناء على ذلك، فقد خضعت جميع الأبواب لخفض نسبته ٢,٩ في المائة